الإصدار الحادي عشر

مرصد العنف في البيئة المدرسية

المساءلة في مجال التعليم في مصر
بين الأدوات التشريعية والمشاركة المجتمعية

تقرير عن الفترة
من يناير إلى مارس 2026

EUEPR
الاتحاد المصرى
للسياسات والبحوث التربوية

EWB
مصريين بلا حدود للتنمية

إعداد
أمل صقر

تصميم وإخراج
ميار مزيد

إشراف ومراجعة
وسام الشريف

عن المرصد

إصدار دوري ربع سنوي يصدره الإتحاد المصري للسياسات والبحوث التربوية، بهدف حصر وسرد السياسات التربوية التي تتبعها وزارة التربية والتعليم والمتعلقة بجرائم العنف داخل البيئة المدرسية، ورصد وتوفير البيانات حول وقائع العنف المختلفة داخل البيئة المدرسية والتي قد تعيق من سير العملية التعليمية وتحقيق أهدافها ولا سيما حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي. بالتركيز على الفئات المهمشة (الفتيات، ذوي الإعاقة، اللاجئين). يسلط المرصد الضوء على السياسات التي تتخذها الجهات التنفيذية للحد من ظاهرة العنف. كما يرصد أيضًا دور الأطراف المعنية في مواجهة التحديات المختلفة المرتبطة بالعملية التعليمية لرسم صورة متكاملة عن العنف في البيئة المدرسية وكيفية مواجهته.

من يستهدف المرصد؟

يتطلع المرصد إلى أن يحظى باهتمام واضعي السياسات في القطاع التعليمي المتمثلين في (وزارة التربية والتعليم والإدارات التعليمية ومديري المدارس)، كما يستهدف المرصد مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم والتي تولى اهتماما خاصا للعنف في البيئة المدرسية ولا سيما العنف القائم على النوع الاجتماعي داخل البيئة المدرسية وذلك على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

المنهجية:

رصد وتحليل وقائع العنف في البيئة المدرسية في مصر كميا وكيفيا، وتشمل وقائع العنف الموجهة ضد الطلاب/ ات وضد القائمين على العملية التعليمية في الفترة من يناير الى مارس 2026، وذلك بالاعتماد على عدد من المواقع الإخبارية وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي (المصري اليوم، فيتو، الدستور، الأهرام، اليوم السابع، مصراوي، الأخبار، القاهرة 24، تليجراف، الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم، الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء على موقع فيس بوك، موقع السبورة التعليمي). تعتمد المنهجية أيضا على رصد وتحليل السياسات التربوية والتشريعات ذات الصلة على المستويات المختلفة.

تعريف البيئة المدرسية:

يقصد بها الإطار البيئي الذي تعمل به المدرسة من حيث جميع مكوناتها المادية كالمباني والصفوف الدراسية والمرافق والخدمات التعليمية وغير المادية بما فيها الأنظمة واللوائح المنظمة لعمل الإدارة المدرسية ومجتمع المعلمين والإداريين والعلاقات الإنسانية بينهم والمناخ المدرسي العام الذي يتم فيه التفاعلات الإنسانية بين المعلمين أنفسهم وبين المعلمين وإدارة المدرسة وبين المعلمين والتلاميذ فيما بينهم. ويرى المرصد أن مفهوم البيئة المدرسية يشير كما سبق إلى الإطار العام الذي تتم فيه عملية التعليم والتعلم والذي يتضمن المدخلات والعمليات والإجراءات اللازمة لخلق سياق يمكن أن يحدث فيه ذلك الأمر بفاعلية ليحقق الأهداف المرجوة منه.

تعريف العنف في البيئة المدرسية:

ويقصد به أنواع العنف التي قد يتعرض لها أعضاء المنظومة التعليمية من طلبة أو مدرسين/ات، أثناء أو قبل أو بعد الذهاب إلى المدرسة أو مكان تلقي الخدمات التعليمية، ويتمثل ذلك في العنف اللفظي أو الجسدي أو الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي وكل ما يترتب عن هذا العنف من أضرار نفسية وجسدية ومعنوية على الأفراد الواقع عليهم العنف.

محاور التقرير:

المحور الأول: المساءلة في مجال التعليم في مصر.. بين الأدوات التشريعية والمشاركة المجتمعية.....06

مقدمة 07
مفهوم المساءلة 07
نشأة وتطور مفهوم المساءلة 08
المساءلة في سياق الحوكمة 08
عناصر المساءلة 09
أشكال المساءلة 09
المساءلة في مجال التعليم 10
أهمية المساءلة في مجال التعليم 10
أشكال المساءلة في مجال التعليم 11
المساءلة التعليمية، مسؤولية مشتركة 11
المساءلة الجندرية في مجال التعليم 13
المساءلة في مجال التعليم في مصر في ظل انعقاد دورة برلمانية جديدة 13
أهم الملفات التعليمية التي طُرحت في البرلمان في الفترة من يناير – مارس 2026 14

المحور الثاني، وقائع العنف في البيئة المدرسية 18

المراجع.....30

المحور الأول
المساءلة في مجال التعليم في مصر
بين الأدوات التشريعية والمشاركة المجتمعية

مقدمة

تُعد المساءلة من الركائز الأساسية لضمان جودة النظم التعليمية وتحسين كفاءة إدارة الموارد وتحقيق الأهداف التربوية لا سيما في قطاع التعليم قبل الجامعي، ومن ثم فإن وجود آليات واضحة لمتابعة أداء المؤسسات التعليمية وتقييم السياسات والبرامج التعليمية يُعد شرطاً أساسياً لتعزيز الشفافية وتحسين كفاءة النظام التعليمي.

في السياق المصري، شهد التعليم قبل الجامعي خلال السنوات الأخيرة مجموعة من الإصلاحات مثل تطوير المناهج الدراسية، إعادة النظر في نظم التقييم والامتحانات، والتوسع في استخدام التكنولوجيا. ومع اتساع نطاق هذه الإصلاحات، تبرز الحاجة إلى تعزيز آليات المساءلة لضمان تنفيذ تلك السياسات بفعالية، والوقوف على الملفات التي لا تزال تمثل أزمات تعليمية مزمنة تستوجب النقاش والعمل الجاد لإيجاد الحلول.

تتحقق المساءلة في ملف التعليم من خلال مجموعة من الأدوات التشريعية والرقابية، أبرزها دور البرلمان في مناقشة الموازنات التعليمية، وطرح طلبات الإحاطة والاستجوابات، ومتابعة أداء الحكومة في تنفيذ السياسات التعليمية. كما تسهم الأجهزة الرقابية والمؤسسات الحكومية في متابعة الأداء الإداري والتعليمي داخل المدارس والإدارات التعليمية، فيما يبرز دور المشاركة المجتمعية من خلال المجتمع المدني ووسائل الإعلام وأولياء الأمور في مطالبة المؤسسات التعليمية بالمزيد من الشفافية ورصد التحديات المختلفة وضعف بعض الخدمات التعليمية.

في هذا الإطار، نتناول في المحور الأول من التقرير المساءلة في مجال التعليم قبل الجامعي في مصر، لا سيما في ظل انعقاد دورة برلمانية جديدة، مع التركيز على العلاقة بين الأدوات التشريعية والمشاركة المجتمعية باعتبارهما عنصرين أساسيين لتعزيز الشفافية وتحسين جودة التعليم. فيما يتناول المحور الثاني تحليلا كميا وكيفيا لوقائع العنف في البيئة التعليمية في مصر خلال فترة التقرير من يناير الى مارس 2026.

مفهوم المساءلة:

تُعد المساءلة ركيزة الحوكمة الحديثة والإدارة العامة، حيث تُلزم المؤسسات والأفراد بتحمل مسؤولية قراراتهم وأفعالهم أمام الجهات الرقابية أو المجتمع. اكتسبت المساءلة أهمية متزايدة مع التركيز العالمي على الشفافية ومكافحة الفساد والحكم الرشيد، كجزء أساسي من السياسات التنموية لتحسين الأداء وضمان استخدام فعال للموارد.[1]

وفقاً لتعريف اليونسكو؛ فإن المساءلة هي العملية التي يتم من خلالها تحميل منظمات الخدمة العامة والعاملين فيها مسؤولية القرارات التي يتخذونها والأفعال التي يقومون بها، بما في ذلك إدارة الأموال العامة وضمان نزاهة الأداء وفق القواعد والمعايير المتفق عليها، مع الالتزام بالإبلاغ النزيه والدقيق عن النتائج. ويعني ذلك أن القائمين على تنفيذ البرامج والأنشطة يصبحون مسؤولين عن كفاءة وفعالية الإدارة وتحقيق الأهداف المحددة.[2]

وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)تقوم المساءلة على مبادئ الشفافية والمصداقية باعتبارهما عنصرين أساسيين لتحقيق الحوكمة الجيدة. فيما يعرّف البنك الدولي المساءلة على أنها آلية تضمن تحمّل المسؤولين مسؤولية الوفاء بالتزاماتهم، الأمر الذي يسهم في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي وتحقيق الأهداف المرجوة، فضلاً عن تعزيز الثقة المتبادلة بين المؤسسات والمجتمع.[3]

---

[1] السبالني، أركان. المساءلة: بحث في المفهوم والتطبيق في سياق العمل التنموي وحالها في المنطقة العربية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[2] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية (الاسكوا)، (د.ت). معجم أهداف التنمية المستدامة – المساءلة،
https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A1%D9%84%D8%A9

[3] خالد محمد الشريعة. (د.ت) . المساءلة أساس الحوكمة استرجعت في فبراير 2026 من https://url-shortener.me/HJ2J

نشأة وتطور مفهوم المساءلة:

كلمة "Accountability" (مساءلة) مشتقة لغويًا من اللاتينية "accomptare" (يحاسب)، تعني تقديم الحساب عن الأفعال. تعود فكرة المساءلة إلى الحضارات القديمة؛ ففي اليونان القديمة، خاصة في أثينا، كان المسؤولون يُلزمون بتقديم تقارير عن أعمالهم أمام المواطنين، كما عرفت روما القديمة أشكالًا من الرقابة على المسؤولين من خلال مؤسسات مثل مجلس الشيوخ، مما يعكس بدايات فكرة خضوع السلطة للمحاسبة.

بدأ مفهوم المساءلة في الفكر الإداري والسياسي كالتزام أخلاقي بسيط في المجتمعات القديمة، حيث كان يرتبط بالسلطة والمسؤولية الشخصية للحكام أمام الجماعة، ثم تطور مع عصر النهضة والثورات الديمقراطية مثل الثورة الأمريكية (1776) والفرنسية (1789) ليصبح مبدأً سياسياً يعتمد على الفصل بين السلطات والرقابة الشعبية.

في الفكر الإداري الحديث، امتد المفهوم إلى أدوات تنظيمية مثل المساءلة التقليدية (الامتثال للقوانين) ثم المساءلة الاجتماعية والأفقية في إطار الحوكمة، مع التركيز على الشفافية والمحاسبة أمام أصحاب المصلحة. اليوم، تعد المساءلة عموداً فقرياً للحوكمة الرشيدة، حيث تطورت من آلية عقابية إلى ثقافة استدامة تضمن كفاءة المؤسسات وثقة المجتمع[4]

ومنذ سبعينيات القرن العشرين، اكتسبت الضغوط الإصلاحية زخمًا إضافيًا من الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير الجذري، مثل حركة حماية المستهلك، والحركة البيئية، والحركة وقد أولت هذه الحركات أهمية كبيرة لمشاركة الجمهور في صنع القرار، وتبنت نشاطًا ديمقراطيًا واسعًا وأظهر قادتها مهارة في استخدام وسائل الإعلام والقنوات القانونية للاحتجاج، واستمروا في الضغط على الحكومات للاستجابة بشكل أكثر انفتاحًا للنقد العام.

واستجابة لذلك، اضطرت الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى قبول قنوات جديدة للمساءلة، مثل قوانين حرية الحصول على المعلومات، وتعزيز دور اللجان البرلمانية، وإنشاء هيئات تحقيق جديدة مثل أمناء المظالم وهيئات مكافحة الفساد بالإضافة إلى ذلك، توسعت وسائل الإعلام بشكل متزايد في تغطية مجالات النشاط السياسي والحكومي التي كانت تُعد سابقًا خارج نطاقها. وفي الآونة الأخيرة، أصبح الإنترنت أداة لتعزيز الوصول إلى الحكومة وكذلك للاحتجاج الشعبي.[5]

مؤخرا، توسع مفهوم المساءلة مع انتشار مفاهيم الحوكمة الرشيدة والإدارة العامة الحديثة، ليشمل أبعاداً جديدة مثل المساءلة الاجتماعية والمجتمعية، إضافة إلى دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الرقابة على الأداء الحكومي.

المساءلة في سياق الحوكمة

المساءلة هي حجر الزاوية في أي نظام حوكمة فعّال، فهي تضمن التوازن بين الحقوق والواجبات وتعزز الشفافية في جميع مستويات المؤسسة، وتعتبر المساءلة أداة رئيسية لتحقيق الأداء الجيد، فهي تساهم في تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية، وتوجه القرارات نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة وفعالية، وفي سياق الحوكمة، تتعدد أبعاد المساءلة لتشمل الإدارة، والقانون، والمالية، والمجتمع، مما يجعلها مكونا أساسيا لضمان الاستدامة والنزاهة في جميع العمليات المؤسسية.[6]

---

[4] خالد محمد الشريعة، مرجع سابق

[5] Muglan, Richard. (2003). Holding Power to Account, Accountability in Modern Democrat. Palgrave Macmillan

[6] خالد محمد الشريعة، مرجع سابق

عناصر المساءلة:

تتضمن المساءلة ثلاثة عناصر رئيسية:

1. توفير المعلومات المتعلقة بالقرارات والأداء.
2. تفسير وتبرير القرارات المتخذة.
3. إمكانية اتخاذ إجراءات تصحيحية أو عقابية في حال وجود تقصير أو مخالفة.

ويسهم وجود نظام فعال للمساءلة في تعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، إذ يتيح للمجتمع مراقبة أداء المسؤولين والتأكد من أن القرارات المتخذة تخدم المصلحة العامة.[7]

أشكال المساءلة:

تتنوع أشكال المساءلة وفقاً لطبيعة العلاقة بين الأطراف المعنية والجهات التي تمارس الرقابة على الأداء. ويمكن تصنيف المساءلة إلى عدة أنواع رئيسية تشمل المساءلة السياسية والإدارية والقانونية والاجتماعية. ويعكس هذا التنوع تعدد الجهات التي تسهم في مراقبة أداء المؤسسات العامة، سواء كانت مؤسسات رسمية مثل البرلمان والقضاء وهيئات الرقابة، أو جهات غير رسمية مثل وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

1- المساءلة السياسية:

المساءلة السياسية هي أقوى أشكال الإدارة العامة المترسخة في المبادئ الديمقراطية. وهي تعني فرض سيطرة أو رقابة على الساسة. فالمسؤول الحكومي المعين يُحاسب أمام السلطة التنفيذية التي تنهض بمسؤولية صنع السياسات، بدءا من التعليم إلى الدفاع القومي وحماية البيئة. وفي الوقت ذاته، فهؤلاء المسؤولون يتمتعون أيضا بسلطات مختلفة على عملية وضع القرارات والممنوحة لهم من المشرعين. وتملي هذه المسؤوليات على المسؤول الحكومي أن يخضع للمحاسبة عن أعماله في سياق تصميم وتنفيذ القوانين والقواعد واللوائح.[8]

2- المساءلة الإدارية

يشير مفهوم المساءلة الى أن المستخدم مسئول عن نتائج عمله وعن تقديم إجابات وتفسيرات عما يقدمه من نتائج وأن هناك جهة إدارية أو إشرافية تساءله. وتُبنى العلاقة بين الطرفين على تحديد أهداف واضحة متفق عليها ومعايير تحكم عملية المساءلة تستخدم لقياس أداء الشخص موضع المساءلة.[9]

3- المساءلة القانونية

تعتمد المساءلة القانونية على العلاقات بين أعضاء الحكومة والمشرعين، فالمشرع يستطيع أن يفرض عقوبات قانونية أو ترتيبات تعاقدية رسمية. وينبغي إبراز أن العلاقة مختلفة بين العلاقة بين الرئيس والمرؤوس في مساءلة الإداريين التي هي في الأساس علاقة هرمية. أما في المساءلة القانونية، فالطرفان مستقلان بعضهما عن بعض، ويتضمن الأمر اتفاق قانوني بين المشرعين والموظفين الحكوميين.[10]

---

[7] Bovens, Mark. (2007). Analyzing and Assessing Accountability: A Conceptual Frame work. European Law Journal, Vol 13. No4, pp447-468

[8] مدونة البنك الدولي. (2015، يناير). كيف تدرك مفهوم مساءلة الحكومة. استرجعت في مارس 2026من https://blogs.worldbank.org/ar/voices/how-make-sense-government-accountability

[9] مسعودة، خليفة. (2017). المساءلة الإدارية وأثرها على الأداء الوظيفي: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 8(ملحق العدد الرابع.

[10] مدونة البنك الدولي. (2015، يناير). كيف تدرك مفهوم مساءلة الحكومة، مرجع سابق

4- المساءلة الاجتماعية

تشير المساءلة الاجتماعية إلى الدور الذي يلعبه المواطنون ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مراقبة أداء الحكومة والمؤسسات العامة. ويشمل ذلك المطالبة بإتاحة المعلومات، ومتابعة تنفيذ السياسات العامة، والإبلاغ عن حالات الفساد أو سوء الإدارة. وتزداد أهمية هذا النوع من المساءلة في المجتمعات الديمقراطية التي تسمح بمشاركة المواطنين في صنع القرار. كما أن تطور وسائل الإعلام والاتصال الحديثة، خاصة وسائل التواصل الاجتماعي، أسهم في توسيع نطاق المساءلة الاجتماعية وإتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن آرائهم ومراقبة أداء الحكومات بشكل أكثر فاعلية.[11]

5- المساءلة في مجال التعليم

ذكر مدايس (Madaus, 2000) أن مصطلح "المساءلة" (Accountability) تم استخدامه في النظم التعليمية منذ بداية القرن العشرين. وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين طرأت تغييرات كبيرة في المفاهيم والعلوم الدراسية، نتيجة الانفجارات المعرفية المتلاحقة، مما أدى إلى الحاجة لإجراء بعض الإصلاحات نتيجة الشعور بجوانب القصور في الأداء.[12]

هذا وتنامي الاهتمام بموضوع المساءلة في النظام التربوي منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي، ويعتبر ليون ليسنجر (I. Lessinge) هو المؤسس لحركة المساءلة في التعليم خلال الستينيات والسبعينيات، حيث إنه أول من فكر في كيفية استخدام هذا المصطلح في التعليم العام، وليس معنى ذلك أنها حركة جديدة في التعليم، ولكن لها جذورها التاريخية الممتدة في بعض مناطق العالم.[13]

تشير **المساءلة في مجال التعليم** إلى مجموعة من الإجراءات والآليات التي تهدف إلى متابعة أداء المؤسسات التعليمية والعاملين فيها، والتأكد من تحقيق الأهداف التربوية والتعليمية المحددة. وتشمل هذه الإجراءات تقييم أداء المعلمين والإداريين، وقياس مستوى تحصيل الطلاب، ومراجعة البرامج التعليمية لضمان توافقها مع المعايير الأكاديمية المعتمدة. وتقوم على مبدأ أن جميع الأطراف المشاركة في العملية التعليمية، سواء كانوا معلمين أو إداريين أو مؤسسات تعليمية، يتحملون مسؤولية تحقيق جودة التعليم وتقديم أفضل خدمة تعليمية للطلاب. ويُنظر إلى المساءلة التعليمية باعتبارها أداة رئيسية في إصلاح التعليم وتحسين جودة مخرجاته، لأنها تربط بين الأداء والمسؤولية وتعمل على تقييم نتائج العملية التعليمية بصورة مستمرة[14]

أهمية المساءلة في التعليم

تُعد المساءلة من الركائز الأساسية للحوكمة الرشيدة وتحسين أداء المؤسسات العامة، بما في ذلك المؤسسات التعليمية. فهي تسهم في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد وتحسين جودة الخدمات العامة. وفي المجال التعليمي، تمثل المساءلة أداة مهمة لضمان تحقيق الأهداف التربوية وتحسين مستوى التعليم، كما تسهم في تعزيز كفاءة المؤسسات التعليمية وتحسين مستوى الأداء لدى المعلمين والإداريين.

---

[11] Fox, Jonathan. (2015). Social Accountability: What Does the Evidence Really Say? World Development Journal. https://accountabilityresearch.org/wp-content/uploads/2018/12/Fox-Social-Accountability-What-Does-the-Evidence-Really-Say-WDR-2015.pdf

[12]العبري، عبد السلام. وآخرون. (2022). أثر المساءلة التربوية في أداء المعلمين بمدارس ولاية بوشر في سلطنة عمان. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث: مجلة العلوم التربوية والنفسية، 6(39)، ص 124-142.

[13] الشخيبي، علي. (2005). المحاسبية والتقويم: سبل التميز والإبداع في التعليم العالي. المؤتمر العاشر للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي: التميز والإبداع في التعليم العالي (ص. 114). المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

[14] محمد، نيرمين. (2020، يوليو). آليات المساءلة التعليمية في التعليم قبل الجامعي ومعوقات تطبيقها. مجلة التطوير الجامعي، المجلد 11، العدد 1، ص 21-45.
https://journals.ekb.eg/article_127176_863052581fed0979bab046263138ade7.pdf

إن وجود نظام فعال للمساءلة يساعد على ضمان الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية وتحقيق أفضل النتائج التعليمية للطلاب كما تساعد المساءلة في الكشف عن نقاط الضعف في النظام التعليمي، مما يتيح اتخاذ قرارات إصلاحية مبنية على بيانات واضحة. وتؤكد تقارير التعليم العالمية أن المساءلة تعد عنصرًا أساسيًا لتحقيق تعليم شامل وعادل وعالي الجودة[15].

ومن أجل تحقيق نظام فعال للمساءلة في التعليم، يجب توفير آليات تقييم موضوعية، وتعزيز الشفافية في إدارة المؤسسات التعليمية، وتشجيع مشاركة المجتمع في متابعة العملية التعليمية. كما يتطلب الأمر تطوير السياسات التعليمية بما يضمن تحقيق التوازن بين الرقابة وتحفيز الإبداع والابتكار في التعليم.[16]

أشكال المساءلة في مجال التعليم

تتخذ المساءلة في مجال التعليم عدة أشكال، من أهمها:

1. المساءلة الإدارية التعليمية

وتتمثل في الرقابة التي تمارسها الجهات التعليمية العليا مثل وزارات التعليم على المدارس والمؤسسات التعليمية، من خلال التقارير الدورية والتقييمات التربوية..

2. المساءلة المهنية للمعلمين

وتعني تقييم أداء المعلمين وفق المعايير المهنية والتربوية المعتمدة، بهدف تحسين جودة التدريس وتطوير مهارات المعلمين.

3. المساءلة المجتمعية في التعليم

تتمثل في مشاركة المجتمع المحلي وأولياء الأمور في متابعة أداء المدارس والمشاركة في المجالس المدرسية، ومساءلة الحكومات عن السياسات التعليمية مما يعزز الشفافية والمشاركة المجتمعية في التعليم.

المساءلة التعليمية.. مسؤولية مشتركة

تبدأ المساءلة أول ما تبدأ مع الحكومات، باعتبارها تتحمل المسؤولية الأساسية عن ضمان الحق في التعليم، يمكن للمواطنين استخدام الانتخابات لمساءلة الحكومات، إلا إنه وفقا للتقرير العالمي لرصد لتعليم- المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) 2017-2018، فإن 55% فقط من البلدان يمكن للمواطنين فيها مقاضاة الحكومة في حالة انتهاكها الحق في التعليم وقد مورست هذه القدرة في 41% من البلدان، وقد تجلت آثار ذلك في تحسين توفير الوجبات الغذائية المدرسية في الهند على سبيل المثال، وفي تمويل التعليم قبل المدرسي في دولة الأرجنتين وفي البنية التحتية للمدارس في جنوب افريقيا.

كما تقوم وسائل الإعلام بدور رئيسي في استقصاء المخالفات والإبلاغ عنها ونشرها، وتنطوي على إمكانيات هائلة لزيادة الوعي بقضايا التعليم، ما يشكل ضغطًا على الأطراف الفاعلة في مجال التعليم للوفاء بمسؤولياتها ومواصلة تغيير السياسات.

---

[15] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). التقرير العالمي لرصد التعليم 2017-2018، المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا. للاطلاع على التقرير كاملا: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000259338_ara

[16] الخطيب، محمد عبد الله. (2016). الإدارة التربوية المعاصرة. كلية التربية، جامعة الملك سعود

وتؤدي الهيئات التشريعية دورًا إشرافيًا مهمًا، إلا أن قدرتها على الإنفاذ غالبًا ما تكون محدودة. وتُعدّ عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ضرورية للحد من الإهدار وسوء تخصيص الموارد والفساد. وفي هذا السياق، يمكن أن يكون الدعم الذي يقدمه المجتمع المدني حاسمًا. ففي الفلبين على سبيل المثال، قام متطوعون بمراقبة نقاط تسليم الكتب المدرسية، مما أسهم في خفض التكاليف بمقدار الثلثين وتقليص وقت الشراء إلى النصف، كما شارك نحو 3.5 مليون نسمة في البرازيل عملية التشاور بشأن الخطة الوطنية للتعليم.

كما تقوم منظمات المجتمع المدني بدور هام في نشر المعلومات الأساسية عن التعليم، وغالبًا ما تعمل جنبًا إلى جنب مع الحركات الاجتماعية، حيث تقوم هذه المنظمات بجمع البحوث والدراسات الاستقصائية، وبناء الائتلافات، وتنظيم الحملات الإعلامية بهدف مساءلة الحكومات الوطنية والمحلية، مما يعكس أهمية المشاركة المجتمعية في تعزيز المساءلة وتحسين جودة السياسات التعليمية.[17]

كيفية مساءلة جميع الأطراف الفاعلة المعنية بالتعليم في الوقت الحاضر

المصدر: التقرير العالمي لرصد التعليم 2017-2018، المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

[17] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). التقرير العالمي لرصد التعليم 2017-2018، المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا. مرجع سابق.

المساءلة الجندرية في مجال التعليم

تشير المساءلة الجندرية في مجال التعليم إلى عملية متابعة وتقييم السياسات والبرامج التعليمية لضمان تحقيق المساواة بين الذكور والإناث في فرص التعليم وجودته ونتائجه. وتهدف هذه المساءلة إلى التأكد من أن المؤسسات التعليمية والجهات المسؤولة عن التعليم تتحمل مسؤوليتها في توفير بيئة تعليمية عادلة وشاملة تراعي احتياجات الجنسين دون تمييز.

يشير تقرير البنك الدولي 2018 إلى أن غياب المساءلة الجندرية يؤدي إلى تفاوت واضح في فرص التعليم، حيث تعاني الفتيات في بعض المناطق الريفية من معدلات تسرب أعلى، ونقص في البنية التحتية التعليمية الملائمة. لذلك فإن تضمين منظور جندري في آليات المساءلة يساهم في تقييم مدى تحقيق العدالة التعليمية بشكل فعّال. كما تؤكد اليونسكو 2017 على أهمية تضمين بيانات تفصيلية حسب الجنس عند متابعة الأداء التعليمي، مما يتيح تحليل الفجوات وتحديد السياسات اللازمة لتقليص التفاوتات.

وتعتمد المساءلة على مجموعة من المؤشرات والمعايير التي يتم من خلالها تقييم أداء الأنظمة التعليمية، مثل معدلات الالتحاق بالمدارس حسب الجنس، ومعدلات التسرب، ومستوى المشاركة في الأنشطة التعليمية، إضافة إلى تمثيل النساء في مواقع القيادة التربوية. وتساعد هذه المؤشرات في توفير بيانات دقيقة تُستخدم في تحسين السياسات التعليمية وضمان استجابتها لاحتياجات الجنسين.[18]

لتحقيق المساواة الجندرية في مجال التعليم يمكن الاعتماد عدد من الآليات الرئيسية:

- مراجعة المناهج: فحص النصوص والصور لتعزيز لغة محايدة جندرياً، ولضمان خلوها من الصور النمطية كما فى أهداف اليونسكو لقفزة المساواة التعليمية.
- تدريب الطواقم: برامج للمعلمين لدمج منظور الجندر في التدريس، وتدريبهم على مفاهيم المساواة الجندرية.

التقييم المستمر: قياس الفجوات بين الفتيات والفتيان في التحصيل والاحتفاظ، كما في دليل الآيني للتعليم في الطوارئ[19]

- تطوير آليات رقابية لمتابعة التزام المدارس بتحقيق المساواة بين الجنسين.

المساءلة في مجال التعليم في مصر في ظل انعقاد دورة برلمانية جديدة

تشهد مصر مؤخرا تطوراً ملحوظاً في ملف إصلاح التعليم، بما في ذلك خفض كثافات الفصول إلى أقل من 50 طالبًا ومعالجة عجز المعلمين، تطوير المناهج التعليمية، فضلا عن إطلاق أول قاعدة بيانات وطنية موحدة ومتكاملة لبيانات التعليم قبل الجامعي للعامين الدراسيين 2024 و2025، في يناير 2026، في خطوة نوعية تهدف إلى تعزيز الشفافية ودعم صنع القرار المستند إلى الأدلة، والبيانات الموثوقة حول الطلاب والمعلمين.[20] إلا أن التعليم في مصر مازال يشهد أزمات متعددة تتطلب مسائلة الحكومة وصناع القرار حتى نتمكن من التغلب عليها، من هنا كانت للمساءلة في قطاع التعليم أهمية متزايدة، خاصة مع انعقاد دورة برلمانية جديدة، فالبرلمان يعد أحد أهم الجهات المسؤولة عن مساءلة السلطة التنفيذية بشأن إدارة الموارد العامة وتنفيذ الخطط الحكومية، بما في ذلك سياسات التعليم وبرامجه المختلفة.

---

[18] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). التقرير العالمي لرصد التعليم 2017-2018، المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا. مرجع سابق.

[19] ا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (2003). الجندر والتعليم للجميع: قفزة باتجاه المساواة. https://www.unesco.org/gem-report/ar/publication/gender-and-education-all-leap-equality

[20] اليوم السابع (2026، يناير). حصاد التعليم 2025.. إطلاق أول قاعدة بيانات موحدة ومتكاملة للتعليم قبل الجامعي، https://2u.pw/6eZSEa

وتبرز أهمية المساءلة في مجال التعليم في هذا السياق لعدة أسباب:

أولاً: تساعد المساءلة البرلمانية على ضمان الاستخدام الفعّال للموارد المالية المخصصة للتعليم، خاصة أن التعليم يمثل أحد أكبر بنود الإنفاق في الموازنة العامة للدولة. ومن خلال مناقشة الموازنات التعليمية والتقارير الحكومية، يمكن للبرلمان التأكد من توجيه الموارد نحو معالجة التحديات الأساسية مثل نقص المعلمين، وارتفاع كثافة الفصول، وتحسين البنية التحتية للمدارس.

ثانياً، تسهم المساءلة في تعزيز الشفافية في عملية صنع السياسات التعليمية، حيث تتيح للنواب طرح تساؤلات حول خطط تطوير المناهج، ونظم التقييم، ومشروعات التحول الرقمي في التعليم، يؤدي ذلك إلى توفير معلومات أوضح للمجتمع حول أهداف هذه السياسات وآليات تنفيذها، بما يعزز الثقة في النظام التعليمي ويشجع على المشاركة المجتمعية في متابعة العملية التعليمية.

ثالثاً، تمثل المساءلة البرلمانية وسيلة مهمة لربط السياسات التعليمية باحتياجات المجتمع وسوق العمل، إذ يعكس النواب مطالب المواطنين ومشكلاتهم داخل دوائرهم الانتخابية، مثل مشكلات الكثافات المرتفعة أو نقص الخدمات التعليمية في بعض المناطق. ومن خلال مناقشة هذه القضايا داخل البرلمان، يمكن دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية أكثر استجابة للاحتياجات الفعلية للطلاب والمعلمين.

وتكتسب المساءلة أهمية خاصة في ظل التحولات التي يشهدها النظام التعليمي المصري خلال السنوات الأخيرة، وعليه، فإن انعقاد دورة برلمانية جديدة يمثل فرصة لتعزيز دور المساءلة في قطاع التعليم، من خلال تطوير أدوات الرقابة البرلمانية، وزيادة شفافية المعلومات المتعلقة بالسياسات التعليمية، وتشجيع المشاركة المجتمعية في متابعة أداء المؤسسات التعليمية، بما يسهم في دعم إصلاح التعليم وتحسين مخرجاته في مصر.

يلعب البرلمان المصري دورًا محوريًا في المساءلة التعليمية من خلال الأدوات الرقابية التالية:

1. لجان التعليم: وتقوم بمتابعة تنفيذ السياسات التعليمية ومراجعة الميزانيات المخصصة للمدارس والجامعات، والتأكد من توجيه الموارد نحو الأولويات التعليمية. وقد أظهرت تقارير اللجنة في السنوات الأخيرة تأخر بعض المشروعات التعليمية، مثل تطوير المدارس الريفية، مما أدى إلى توصيات بتحسين آليات التنفيذ (Egypt Parliament, 2023).
2. طلبات الإحاطة والاستجوابات: تستخدم لمساءلة الوزراء والإدارات التعليمية حول القضايا الساخنة، مثل نقص المعلمين وتفاوت جودة التعليم بين المحافظات، وقد أسفرت هذه الأدوات عن تعديل بعض السياسات، مثل زيادة عدد المعلمين في المناطق المحرومة وتخصيص ميزانيات إضافية للتجهيزات المدرسية.
3. مناقشة الموازنات العامة: يُعد البرلمان جهة رئيسية لمراجعة الميزانيات التعليمية السنوية، والتأكد من أن الأموال المخصصة للمدارس تُصرف بما يحقق أهداف السياسات التعليمية، مع التركيز على الشفافية والمساءلة المالية.

أهم الملفات الخاصة بالتعليم في مصر التي اثيرت في البرلمان في الفترة من يناير الى مارس 2026:

تكشف الملفات التعليمية التي أثيرت في البرلمان المصري في الفترة من يناير إلى مارس 2026 عن تحديات هيكلية عميقة في المنظومة التعليمية. شهدت هذه الفترة، مع بدء أعمال مجلس النواب الجديد في الفصل التشريعي الثالث يوم 12 يناير 2026، تقديم عدد من مشروعات القوانين وطلبات إحاطة سلطت الضوء على أزمات

مترابطة في التعليم ما قبل الجامعي مثل أزمة المدارس المؤجرة ونقص البنية التحتية، تحديات زيادة سنوات التعليم الإلزامي، بالإضافة إلى قضايا السلامة الرقمية للأطفال والتحرش الجنسي.

فيما يلي استعراضا لأهم هذه الملفات:

1- أزمة المدارس المؤجرة

عادت أزمة المدارس المؤجرة إلى الواجهة بعد صدور قرارين من محافظة القاهرة، أبرزهما قرار رقم 1151 لسنة 2026 بنزع ملكية مدرسة المنيرة الابتدائية الرسمية للغات وتوزيع طلابها، وقرار آخر بالاستيلاء المؤقت على موقع مدرسة أمين فكري بالوايلي للمنفعة العامة، كما نُشر في جريدة "الوقائع المصرية" (العدد 51، 3 مارس 2026).[21] هذا وقد تقدم النائب الدكتور حسام المندوه الحسيني، عضو لجنة التعليم، بطلب إحاطة بشأن 1371 مدرسة مؤجرة تخدم مليون طالب، محذرًا من تهديد الطرد لآلاف الطلاب بسبب نزاعات قضائية مع الملاك، كما في حالة مدرسة طوة بالمنيا ومدرسة العهد الجديد بسوهاج. كما جددت محافظة الجيزة قرار الاستيلاء على 18 مدرسة لثلاث سنوات لخفض الكثافات الطلابية.[22]

تكشف الأزمة عن هشاشة البنية التحتية، حيث يعتمد النظام على حلول مؤقتة غير مستدامة، مما يعرض حقوق الطلاب في التعليم الآمن للخطر. يتطلب الأمر خطة وطنية لتوفير أراضٍ بديلة وبناء مدارس دائمة، مع تعزيز الصيانة لتجنب تفاقم الكثافات التي تصل إلى 70 طالبًا للفصل في بعض المناطق.

2- زيادة سنوات التعليم الإلزامي إلى 13 عامًا

تقدم السيد محمد عبد اللطيف وزير التربية والتعليم محمد عبد اللطيف بمقترح لزيادة عدد سنوات التعليم الإلزامي ليصبح 13 عامًا بدلا من 12 عاما، بحيث يصبح سن الإلزام 5 سنوات بدلًا من 6 سنوات. مع دراسة التنفيذ بعد عامين لاستيعاب الدفعتين أو ثلاثة أعوام، بما يسمح باستيعاب دفعتين دراسيتين في وقت واحد. عقب الاقتراح، تقدم النائب فريدي البياضي بطلب إحاطة محذرًا من الضغط على البنية التحتية دون جاهزية، في حال دخول دفعتين دراسيتين في عام واحد، الأمر الذي يتطلب مضاعفة عدد الفصول والمدارس، في وقت تعاني فيه العديد من المناطق من كثافات طلابية مرتفعة كدًا أن مضاعفة أعداد الطلاب الجدد تمثل تحديًا جسيمًا.[23]

يهدف التعديل إلى تعزيز التعليم المبكر، لكنه يواجه تحديات في ظل عجز المعلمين والكثافات الحالية، مما قد يؤدي إلى انخفاض الجودة إذا لم يُرافَق بتوسعات بنيوية وتدريب. تجارب دول مثل فنلندا تؤكد أن التركيز على الجودة أولاً أفضل من التمديد السريع.

---

[23] المصري اليوم (2016، فبراير). طلبات إحاطة برلمانية خلال فبراير 2026 تكشف أزمات التعليم في مصر.
https://www.almasryalyoum.com/news/details/4204289

3- السلامة الرقمية للأطفال

بدأ البرلمان في إعداد مشروع قانون جديد يهدف إلى وضع ضوابط لاستخدام الأطفال للتطبيقات والألعاب الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي لضمان سلامتهم الرقمية أسوة بتجارب دول أخرى في منع استخدام الهواتف المحمولة للأطفال، وكرد فعل سريع على جدل واسع أثارته مسلسلات درامية مثل "لعبة وقلبت بجد" و"توابع"، حيث ألقوا الضوء على مخاطر استدراج الأطفال عبر الألعاب الإلكترونية مثل Roblox والإدمان على المنصات، مما دفع البرلمان والحكومة إلى تسريع صياغة تشريع يحمي الصغار.

يعكس هذا التوجه إدراكًا عميقًا لتزايد المخاطر الرقمية، مثل الدوائر الاجتماعية الوهمية والخوارزميات الموجهة، لكنه يتطلب توازنًا بين الحماية والاستفادة التعليمية، مع دور أكبر للأسر في الرقابة لضمان فعالية التشريع دون تقييد الابتكار. نجاحه يعتمد على تنفيذ حملات توعية مستمرة مع مؤسسات المجتمع المدني وتعاون دولي مع المنصات الكبرى.

4- مناهج تعليمية لتوعية الأطفال بالتحرش الجنسي

أثارت وقائع التحرش الجنسي التي شهدتها عدد من المدارس المصرية مؤخرا جدلاً واسعًا امتد إلى البرلمان، وُصف إعلاميًا بـ"الانتفاضة البرلمانية"؛ حيث قدمت النائبة فاطمة الزهراء عادل قتراحًا لإعداد محتوى تعليمي معتمد يوضح أشكال وممارسات التحرش، مع تخصيص ساعات دراسية محددة لتدريسه في جميع المراحل التعليمية، يهدف الاقتراح إلى تعزيز الوعي السلوكي والنفسي لدى الطلاب، مع آليات إبلاغ آمنة.

يُعد هذا الاقتراح خطوة وقائية حاسمة لمواجهة انتشار جرائم العنف الجنسي في المدارس – وهو ما دعا إليه الاتحاد المصري للسياسات والبحوث التربوية مرارًا – خاصة في ظل قصور المناهج التعليمية الحالية في معالجة موضوع جرائم العنف الجنسي بشكل كافٍ. ومع ذلك، فإن تطبيق المقترح يتطلب تدريبًا متخصصًا للمعلمين ودمجًا ثقافيًا حساسًا لتفادي الوصمة، مع ربطه بحملات مجتمعية مستمرة تغطي الفجوات خارج المدرسة وتُسهم في تحقيق تأثير مستدام على السلامة الاجتماعية.

5- انحراف معايير اختيار القيادات التعليمية وإساءة استعمال السلطة

تقدم النائب حاتم عبد العزيز بطلب إحاطة لوزير التربية والتعليم بشأن انحراف معايير اختيار القيادات التعليمية وإساءة استعمال السلطة. أوضح في الإحاطة أن بعض القيادات المعينة تفتقر للكفاءة والخبرة ما أدى لتعنت وإهدار كرامة العاملين وحقوق ذوي الهمم مؤكدا أن تعيين قيادات غير مؤهلة تسبب غياب الشفافية.

يكشف طلب الإحاطة عن ثغرات في الآليات الحالية التي تُفترض فيها الكفاءة والشفافية، ليُصبح الولاء الإداري أو العلاقات الشخصية أحيانًا محركًا رئيسيًا للترقيات، بدلًا من المعايير المهنية والتربوية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الأداء الإداري والتعليمي ويعمل على تشكيل بيئة عمل طاردة لا تدعم التطوير ولا تحمي الحقوق الوظيفية والأكاديمية.

6- تضارب القرارات إزاء تعطيل الدراسة بسبب الطقس السيء

تقدم الدكتور أيمن محسب، عضو مجلس النواب، بطلب إحاطة إلى رئيس مجلس الوزراء، ووزيرة التنمية المحلية، ووزير التربية والتعليم والتعليم الفني، بشأن ما وصفه بـ"القصور الجسيم في توقيت وآلية إصدار قرارات تعطيل الدراسة خلال موجات الطقس السيئ"، بما أدى إلى تعريض الطلاب وأولياء الأمور لمخاطر فعلية، وإرباك المنظومة التعليمية.

كانت المدارس في محافظات القاهرة الكبرى يوم الأحد 29 مارس 2026، شهدت حالة من الارتباك بسبب تأخر قرار تعطيل الدراسة رغم سوء الطقس، حيث توجه آلاف الطلاب إلى مدارسهم وبدأ اليوم الدراسي قبل صدور القرار، مما يعكس خللاً إدارياً وضعف التنسيق بين الجهات المختصة.

المحور الثاني

وقائع العنف في البيئة المدرسية:

تم رصد 36جريمة عنف ضد الطلاب والطالبات، كما تم رصد 5 جرائم عنف ضد المعلمين/ ات، أي أن اجمالي عدد جرائم العنف في البيئة المدرسية في الفترة من يناير الى مارس 2026 بلغ 41 جريمة. جدير بالذكر أن هذه الفترة شهدت إجازة نصف العام الدراسي لمدة أسبوعين وهو ما يفسر انخفاض عدد الجرائم مقارنة بالتقرير السابق.

أولا: جرائم العنف ضد القائمين على العملية التعليمية معلمين/ات:

نوع الجريمة	العدد
ضرب	3
سب	1
إهانة	1
الإجمالي	5

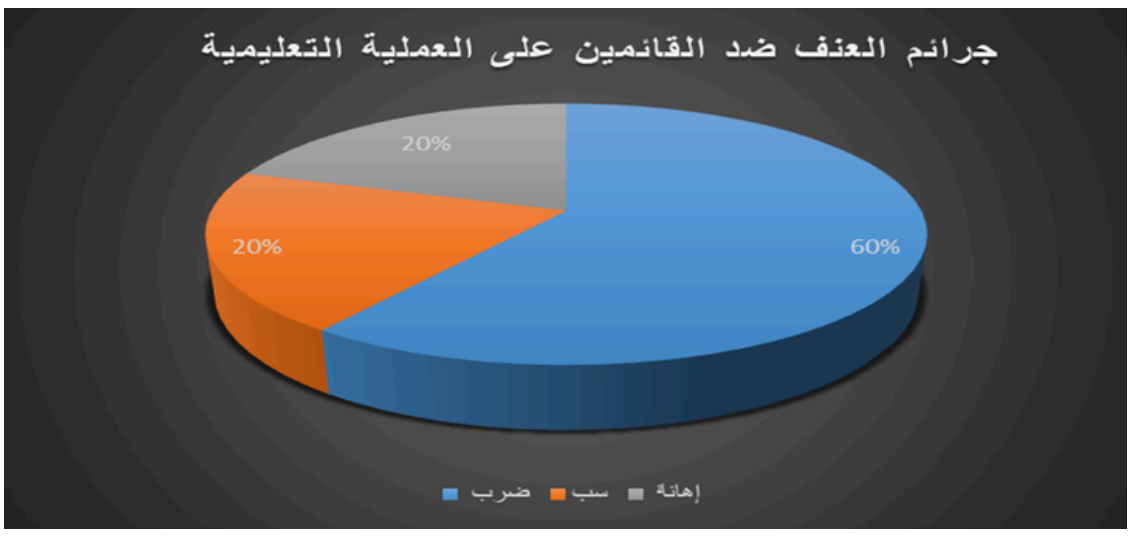

جاء في مقدمة جرائم العنف ضد المعلمين والمعلمات جريمة الضرب في المركز الأول بنسبة 60%، وهو تحدي كبير يستدعي تدخلات إضافية لتعزيز بيئة تعليمية آمنة للجميع على حد سواء معلمين/ ات او طلاب/ ات قائمة على الاحترام المتبادل. جاء في المركز الثاني بذات النسبة 20% جريمتي السب والإهانة وهما يمثلان عنفا لفظيا ومعنويا يمس من كرامة المعلمين/ ات. جدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم اتخذت قرارات حاسمة بشأن وقائع الضرب من بينها فصل الطلاب عاما دراسيا واحالة واقعة منهم للنيابة للتحقيق. ويثمن الاتحاد المصري للسياسات هذه الإجراءات التي تحد بالفعل من هذه النوعية من الجرائم.

ثانيا، جرائم العنف ضد الطلاب/ات:

أولا، أنواع الجرائم العنف في البيئة المدرسية:

نوع الجريمة	العدد
ضرب	15
تحرش	8
اغتصاب	4
شروع في القتل	4
تنمر	2
عنف نفسي	2
اهمال	1
الإجمالي	36

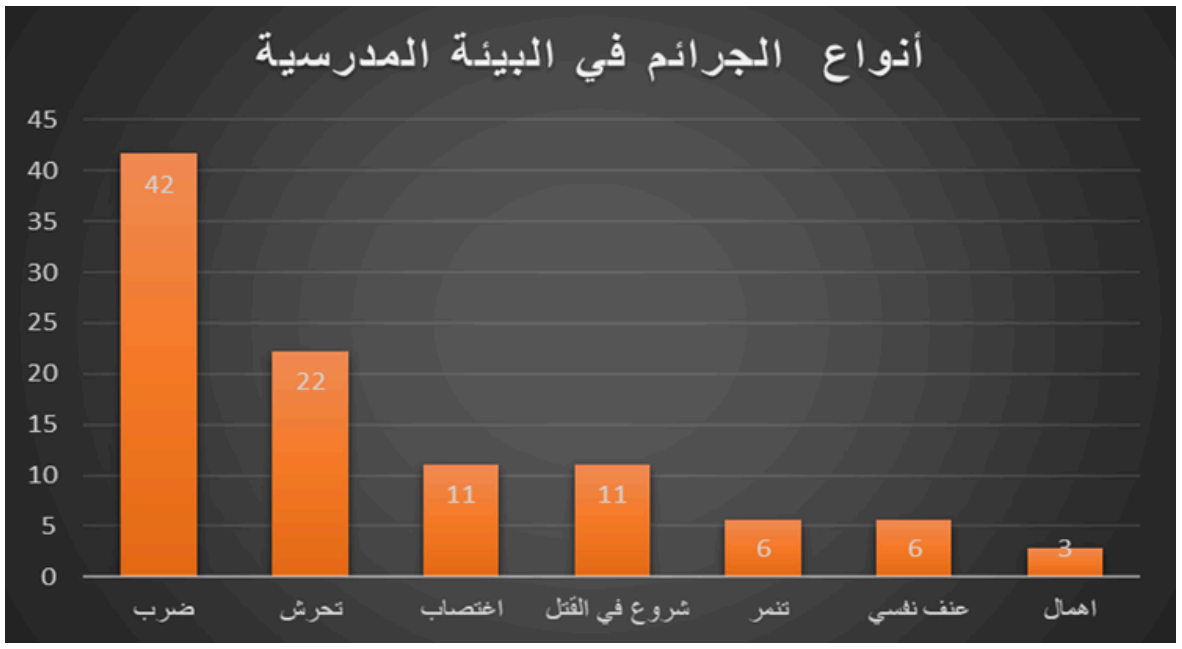

وفقا للرسم البياني؛ جاءت جريمة الضرب في المركز الأول من بين جرائم العنف بين الطلاب في البيئة المدرسية بنسبة بلغت 42%، في المرتبة الثانية جاءت جريمة التحرش الجنسي بنسبة 22%وفي المركز الثالث جريمة الاغتصاب بنسبة 11%.

جاءت جريمة الشروع في القتل في المركز الثالث أيضا بنسبة 11%، حيث تم الاعتداء على الطلاب بأدوات حادة أدت الى إصابات قاتلة في الرقبة والوجه. يذكر أن هناك اعتداءات أخرى استخدم فيها الطلاب أدوات حادة لكن الاصابات لم تكن في مناطق قاتلة، لذا تم اعتبارها ضمن جرائم الضرب. وجاءت في المركز الرابع جريمة التنمر بنسبة 6% بواقع حالتين بينهما فتاة من ذو الإعاقة.

شهدت هذه الفترة من التقرير تراجع في معدل جرائم العنف الجنسي في البيئة المدرسية، حيث بلغ اجمالي عدد جرائم العنف الجنسي 12 جريمة (4 جرائم اغتصاب و8 تحرش جنسي). من بينهم واقعتين بمدرستين بحق أطفال /ات في مرحلة رياض الأطفال. في الواقعة الأولى تم التحرش ب 4 أطفال في مدرسة خاصة بمدينة بدر بالقاهرة، جميعهم في مرحلة رياض الأطفال 1 kgمن قبل صاحب الكانتين.

وفي الواقعة الثانية اغتصب سائق أتوبيس مدرسة "قايتباي" الدولية بالقاهرة 3 طالبات أثناء استقلالهن أتوبيس المدرسة، جرت الواقعة في ديسمبر 2025 ولكن لم يتم ادانة بسبب عدم ثبوت الأدلة، بل واقيمت حفلة لتكريمه حتى ظهرت أدلة جديدة تفيد جرمه، وقد تم الحكم عليه في فترة وجيزة في بداية مارس 2026 بالسجن المؤبد

يمثل ذلك استمرارا لجرائم العنف الجنسي بحق الصغار في مرحلة رياض الأطفال في المدارس، والذي بدا كالظاهرة خلال هذا العام الدراسي 2025:2026. هذا على الرغم من صدور احكام سريعة ورادعة بالإعدام ضد مغتصبي الأطفال في المدارس الخاصة والدولية التي شهدت تلك الوقائع والتي تم رصدها في التقرير السابق- التقرير العاشر في لفترة من أكتوبر الى ديسمبر 2025- من مرصد العنف، حيث تم الحكم بالإعدام على لـ 4 متهمين في واقعة الاعتداء على أطفال مدرسة سيدز،[24] والإعدام للعامل-جناياني- المتهم بالاعتداء على أطفال مدرسة دولية بالإسكندرية.[25] أما باقي الوقائع فتنوعت بين المراحل التعليمية المختلفة.

جدير بالذكر أنه خلال مارس الجاري 2026، تقدّم المجلس القومي للطفولة والأمومة بمقترح لتعديل قانون العقوبات المصري، يستهدف تشديد العقوبات على جرائم الاعتداءات الجنسية والتحرش الواقعة على الأطفال، لتصل في بعض الجرائم الجسيمة إلى "الإعدام". وشهدت فترة الرصد إحالة مدير مدرسة وإخصائية اجتماعية بمحافظة الشرقية إلى المحاكمة التأديبية العاجلة بعد ثبوت مخالفات جسيمة وتقاعس في التعامل مع شكوى التحرش بتلميذ داخل المدرسة خلال العام الدراسي 2024 / 2025.

فيما يلي تحليلا للجوانب المختلفة لجرائم العنف الجنسي في البيئة المدرسية:

أ-نوع جريمة العنف الجنسي:

نوع جريمة العنف الجنسي	العدد
تحرش جنسي	8
اغتصاب	4
الاجمالي	12

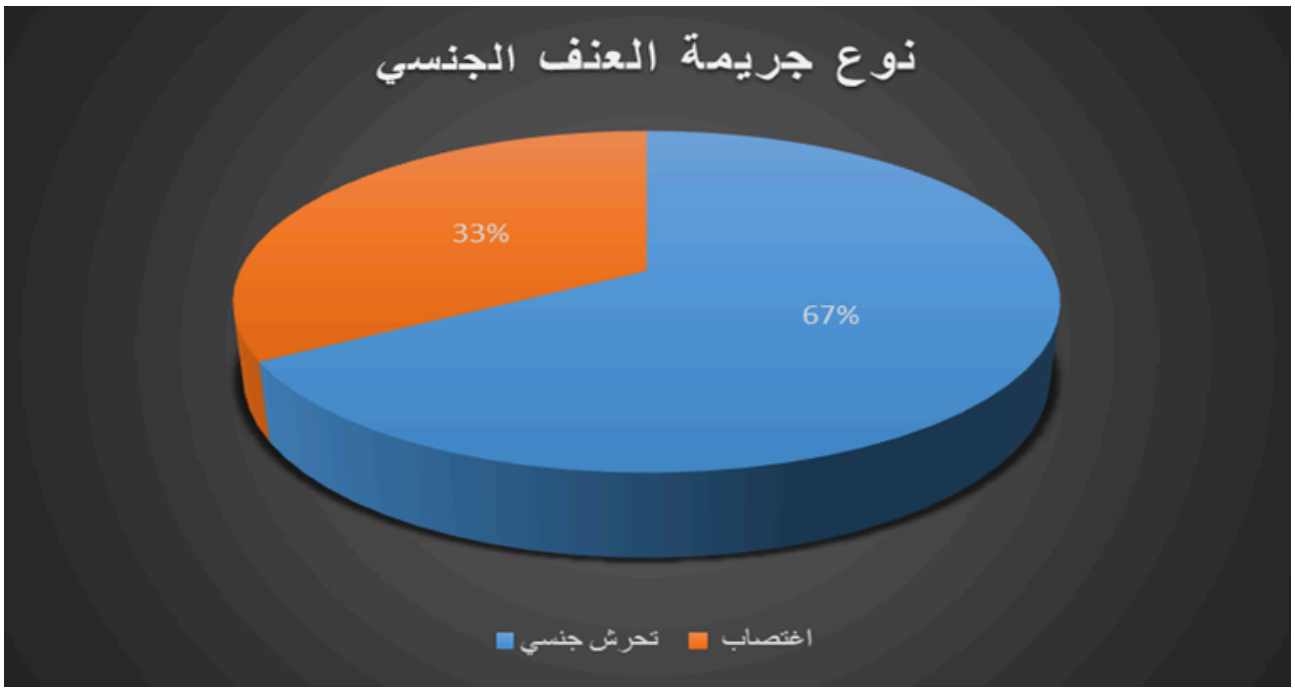

جاء في مقدمة جرائم العنف الجنسي في الفترة من يناير الى مارس 2026، جريمة التحرش الجنسي بنسبة 67% ثم في المركز الثاني جريمة الاغتصاب بنسبة 70%.

[24] المصري اليوم (مارس، 2025). الإعدام لـ 4 متهمين في واقعة الاعتداء على أطفال مدرسة سيدز. https://2u.pw/Ux6Mxn

ب- نوع وتصنيف المدرسة التي شهدت وقائع العنف الجنسي

نوع المدرسة التى شهدت وقائع العنف الجنسى	العدد
حكومية	5
خاصة	4
دولية	3
الإجمالى	12

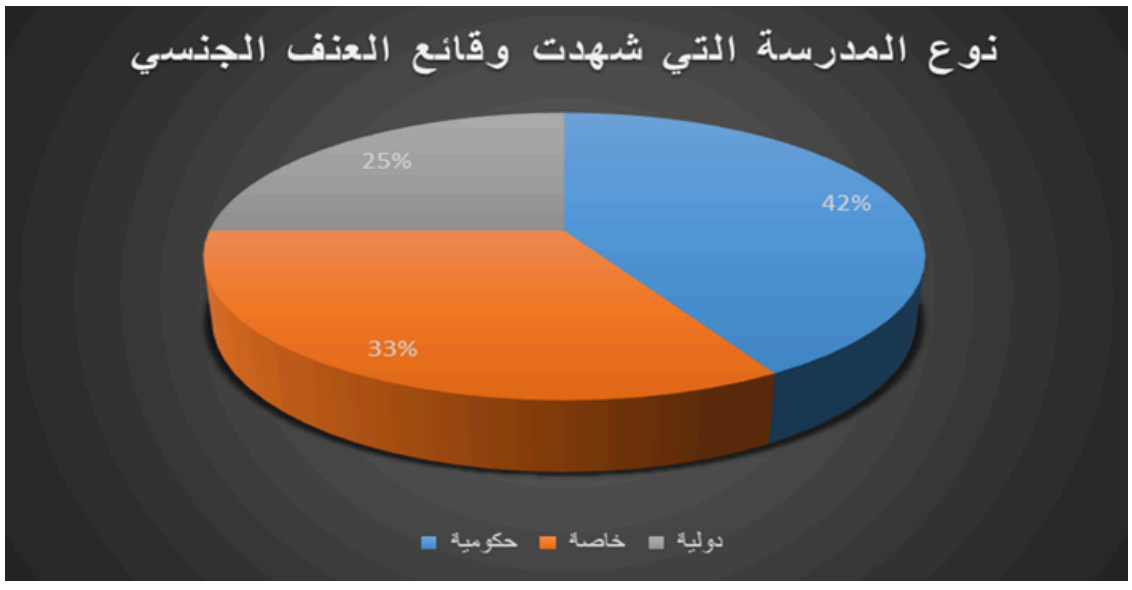

تقاربت نسب العنف الجنسي في المدارس بمختلف بأنواعها، ولكن تصدرت المدارس الحكومية قائمة المؤسسات التعليمية التي شهدت جرائم عنف جنسي ضد الطلاب/ات بنسبة 42%، فيما جاءت المدارس الخاصة في المركز الثاني بنسبة 33% وأخيرا المدارس الدولية في المركز الثالث بنسبة 25%.

ج- المرحلة الدراسية للأطفال المعنفين جنسيا:

المرحلة الدراسية	العدد
رياض الأطفال kg	7
غير مذكور	3
الابتدائية	1
الثانوية	1
الإجمالى	12

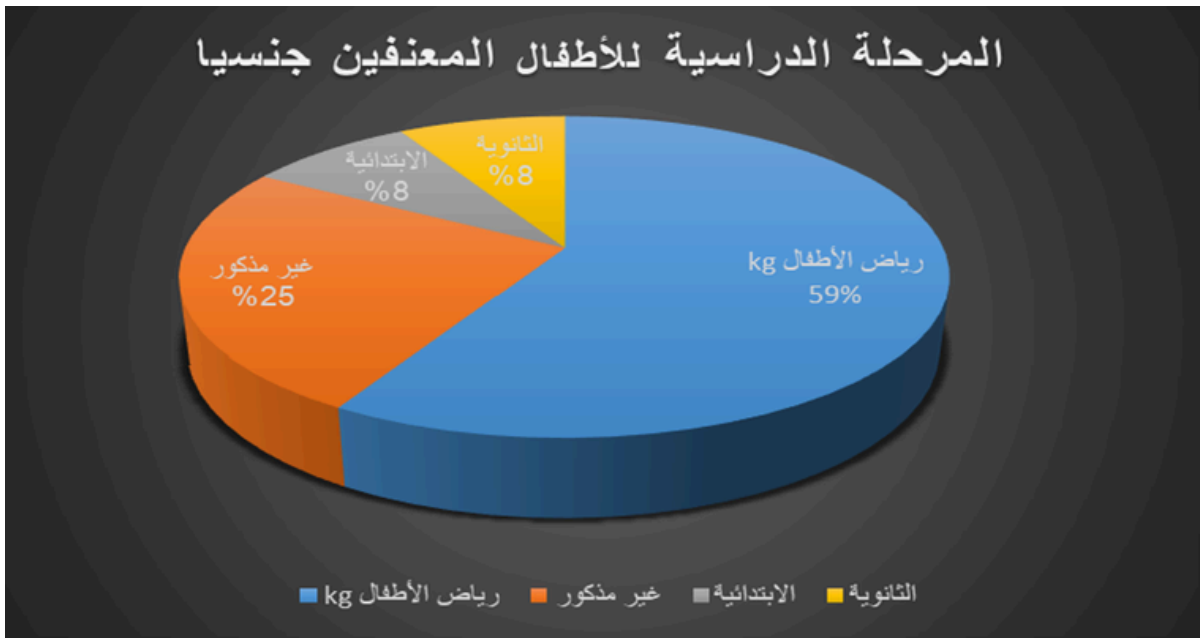

جاءت مرحلة رياض الأطفال في المركز الأول بنسبة 59%، حيث يستغل الجناة صغر سن الأطفال وخوفهم وعدم وعيهم وفهمهم في اغلب الأحيان لما يحدث. وهو ما يستدعي إجراء مزيد من التدخلات لحماية الأطفال خاصة فيما يتعلق بالتوعية وكيفية حماية أنفسهم. وفي المركز الثاني لم تذكر المرحلة وان كنا نرجح انها المرحلة الإعدادية او الثانوية، وفق ما ذكر في التقارير الإعلامية، جرت وقائع التحرش أمام مدارس الفتيات. في المركز الثالث جاءت كل من المرحلة الثانوية والابتدائية بذات النسبة 8%.

د- مكان ارتكاب جرائم العنف الجنسي

مكان ارتكاب جرائم العنف الجنسي	العدد
كانتين المدرسة	4
اتوبيس المدرسة	3
امام المدرسة	3
دورة مياه المدرسة	1
غرفة في المدرسة منزوعة الكاميرات	1
الإجمالي	12

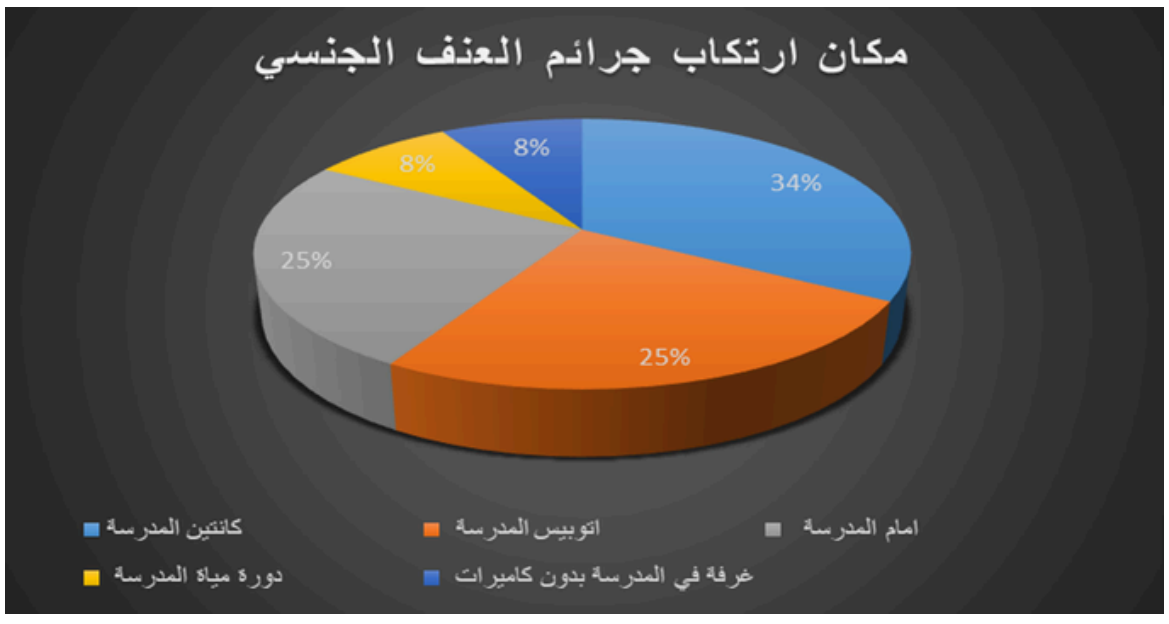

كان " كانتين" المدرسة هو أكثر الأماكن التي تعرض فيها الأطفال للعنف الجنسي في الفترة من يناير الى مارس 2026، حيث جاء في المركز الأول بنسبة 34%، ثم في المركز الثاني أتوبيس المدرسة وامام المدرسة بنسبة 25%، بينما جاءت دورة مياه المدرسة وغرفة في المدرسة منزوعة الكاميرات ثم في المركز الثالث بنسبة 8%.

- **علاقة الجاني بالمجني عليه في وقائع العنف ضد الأطفال في البيئة المدرسية:**

علاقة الجاني بالمجنى عليه	العدد
زميل / زميلة	16
شخص غريب	4
صاحب كانتين	4
معلم / مة	4
سائق اتوبيس المدرسة	3
زميل وولى امر	1
عامل مدرسى	1
مدير المدرسة	1
معلم وزملاء	1
إدارة المدرسة	1
الإجمالى	36

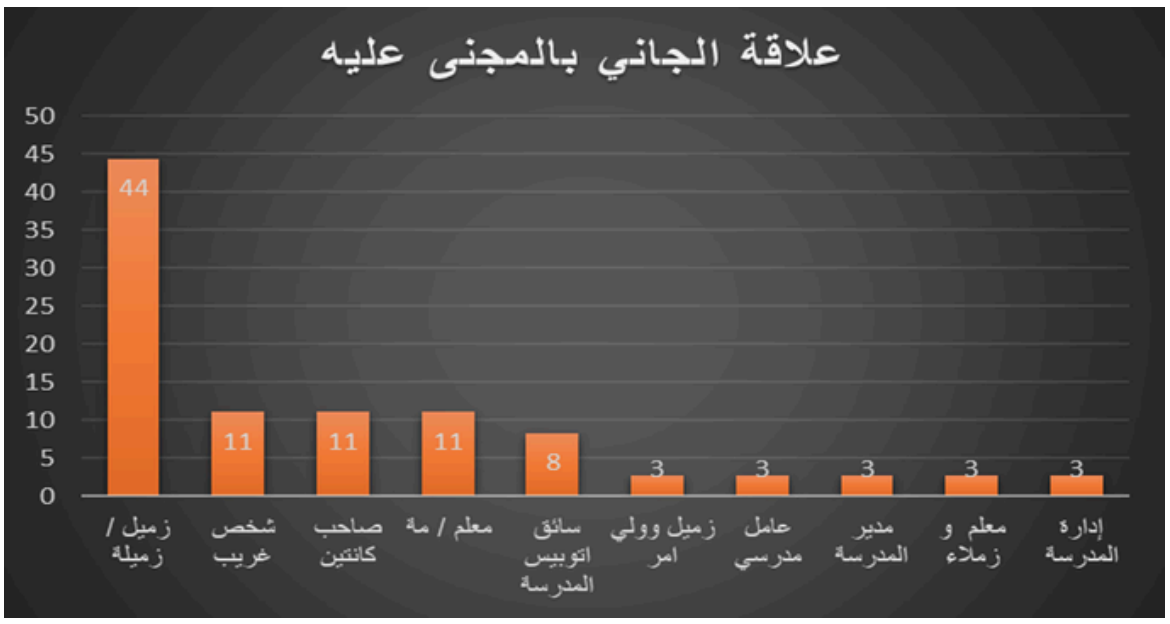

وفقا للرسم البياني؛ في المركز الأول جاء العنف من قبل زميل/زميلة بنسبة44%، وكانت أكثر جرائم العنف بين الأقران هي جريمة الضرب (سجلت 10 جرائم ضرب و4 جرائم شروع في القتل وجريمة تحرش وجريمتي تنمر). بينما احتل المركز الثاني في ارتكاب جرائم العنف بحق الطلاب/ ات شخص غريب وصاحب كانتين ومعلم بنسبة 11% لكل منهم. وقد تركزت جرائم الغرباء حول التحرش بالفتيات امام المدارس في 3 وقائع فضلا عن واقعة ضرب. وفي المركز الثالث كان الجاني سائق اتوبيس المدرسة بنسبة 8% حيث ارتكب جرائم التحرش الجنسي بحق الطلاب/ ات.

- **المرحلة الدراسية للطلاب المعنفين:**

المرحلة الدراسية للطلاب المعنفين	العدد
الابتدائية	11
غير مذكور	7
رياض الأطفال	7
الثانوية	7
الإعدادية	4
الإجمالي	36

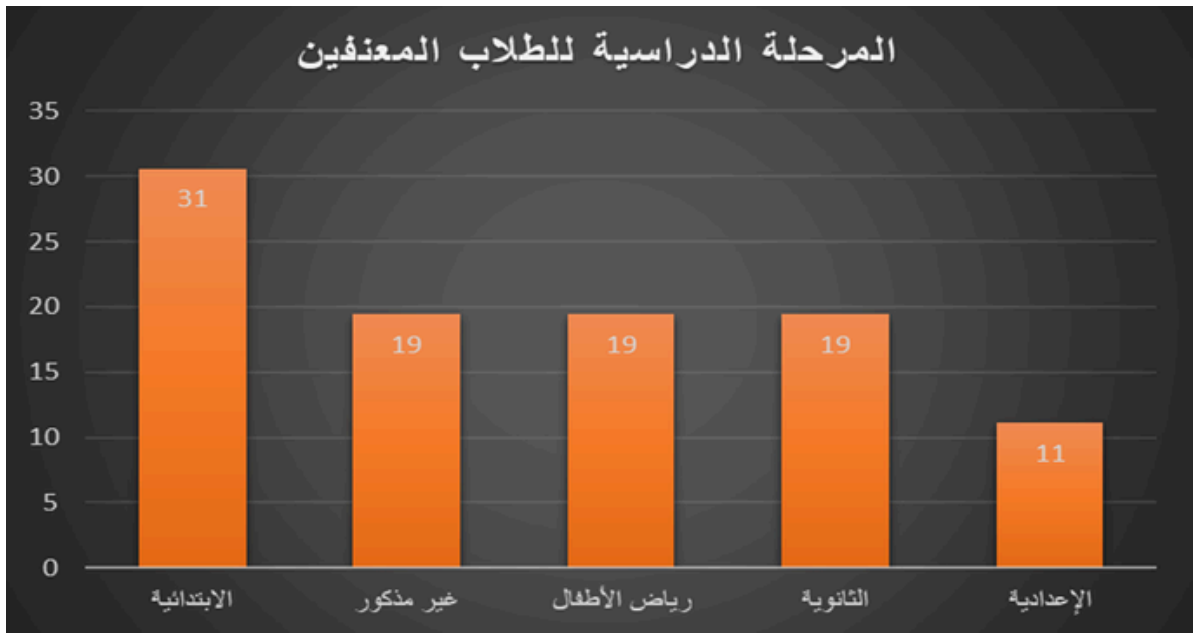

وفقا للرسم البياني؛ في المركز الأول جاءت المرحلة الابتدائية بنسبة 13%، بينما احتل المركز الثاني كل من عدم ذكر المرحلة مرحلة رياض الأطفال والمرحلة الثانوية بذات النسبة 19% وأخيرا في المركز الثالث المرحلة الاعدادية بنسبة 11%.

- **المحافظات التي شهدت وقائع العنف في البيئة المدرسية:**

المحافظة	العدد
القاهرة	10
غير مذكور	4
الدقهلية	3
قنا	3
الجيزة	2
الشرقية	2
أسيوط	2
المنوفية	2
الإسكندرية	1
البحيرة	1
الغربية	1
الفيوم	1
المنيا	1
بور سعيد	1
سوهاج	1
القليوبية	1
الإجمالي	36

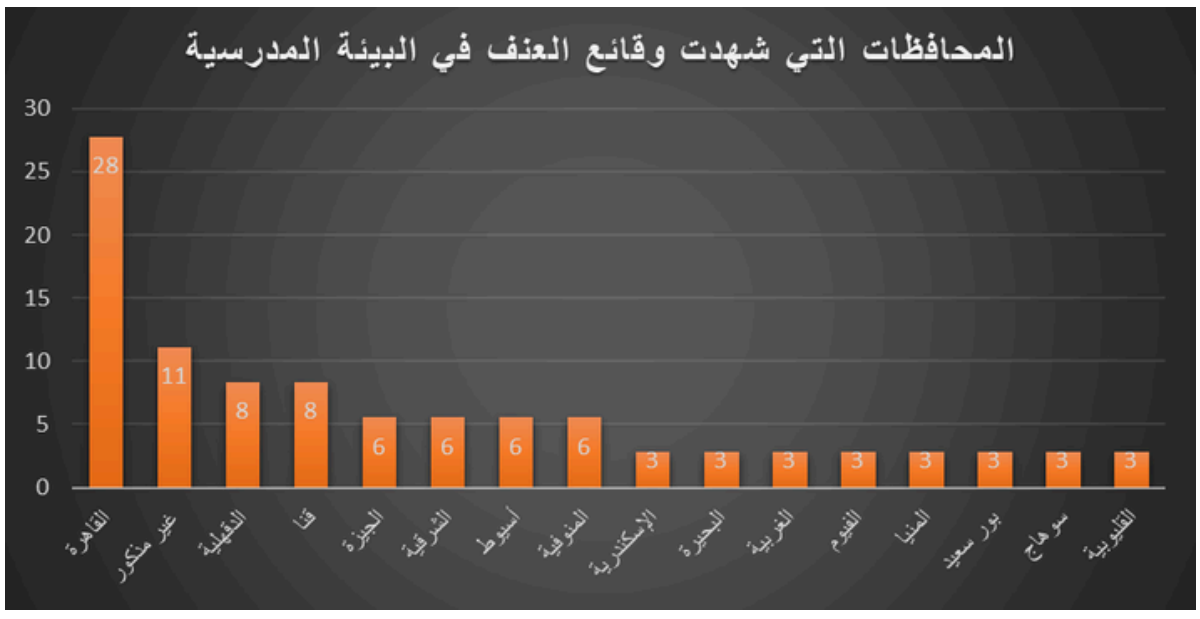

وفقا للرسم البياني؛ جاءت في المركز الأول محافظة القاهرة بنسبة 28%، يتوافق ذلك مع تقرير المرصد السابق حيث جاءت القاهرة في مقدمة المحافظات التي تشهد عنف ضد الطلاب خاصة جرائم العنف الجنسي. شهدت القاهرة وحدها في الفترة من يناير الى مارس 2026 عدد 7 جرائم عنف جنسي من بين 12 جريمة هي اجمالي عدد جرائم العنف الجنسي التي وقعت في هذه الفترة. وجاء عدم ذكر المحافظة في المركز الثاني بنسبة 11%. وفي المركز الثالث محافظة الدقهلية بنسبة 8%.

جاءت محافظة الدقهلية في مقدمة محافظات الوجه البحري التي شهدت جرائم العنف، فيما جاءت محافظة قنا محافظات الوجه القبلي.

- **جنس الطلاب الذين تعرضوا للعنف:**

الجنس	العدد
ذكر	22
انثى	14
الإجمالي	36

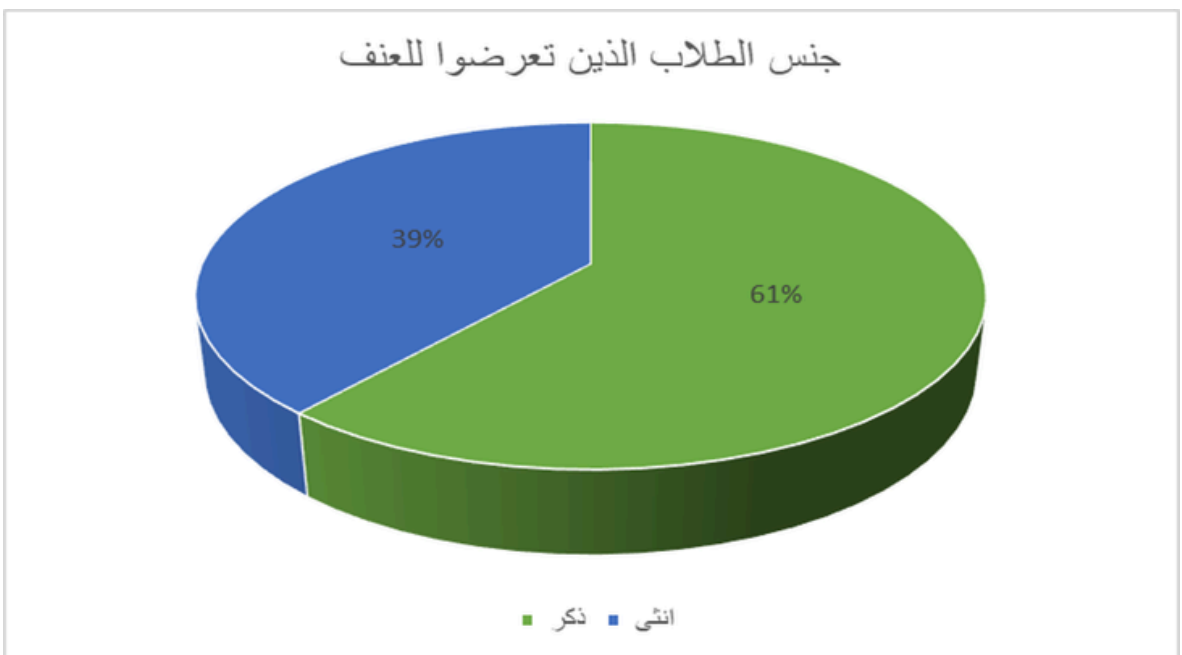

كان الذكور الأكثر تعرضا للعنف في البيئة المدرسية فترة التقرير، بنسبة 61%، بينما احتلت الإناث المركز الثاني بنسبة 39%. وهو ما يتوافق أيضا مع تقرير المرصد السابق.

- **جنس الجاني:**

الجنس	العدد
ذكر	28
غير مذكور	4
انثى	3
ذكر وانثى	1
الإجمالي	36

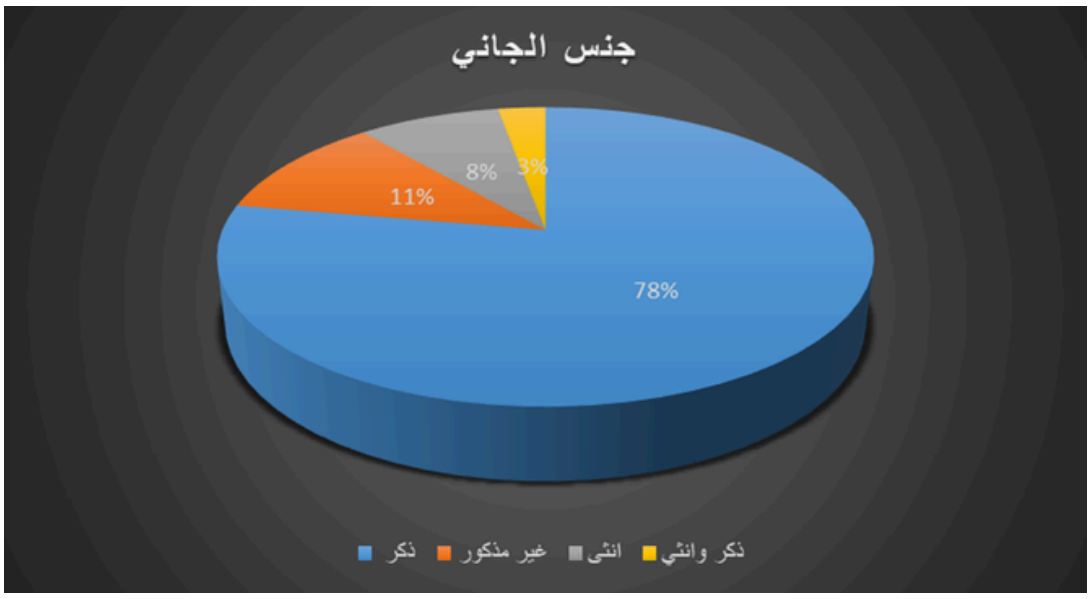

كما كان الذكور هم الأكثر تعرضا للعنف، كانوا أيضا الأكثر ارتكابا له، حيث جاءوا في المركز الأول بنسبة 78%، في المركز الثاني لم يتم تحديد جنس الجاني بنسبة 11%، وفي المركز الثالث جاءت الاناث بنسبة 8%. ثم ذكر وانثى في المركز الرابع بنسبة 3%.

- **الشهور الأكثر عنفا ضد الطلاب/ ات:**

الشهر	العدد
يناير	22
مارس	10
فبراير	4
الإجمالي	36

وفقا للرسم البياني؛ جاء شهر يناير في مقدمة الشهور التي شهدت وقائع عنف بحق الطلاب والطالبات بنسبة 61%، فيما جاء شهر مارس في المركز الثاني بنسبة28% وأخيرا شهر فبراير في المركز الثالث بنسبة 11% يرجع تصدر فبراير المركز الثالث إلى إجازة نصف العام الدراسي، التي استمرت أسبوعين.

- **مكان ارتكاب وقائع العنف:**

المكان	العدد
داخل المدرسة	20
خارج المدرسة	16
الإجمالي	36

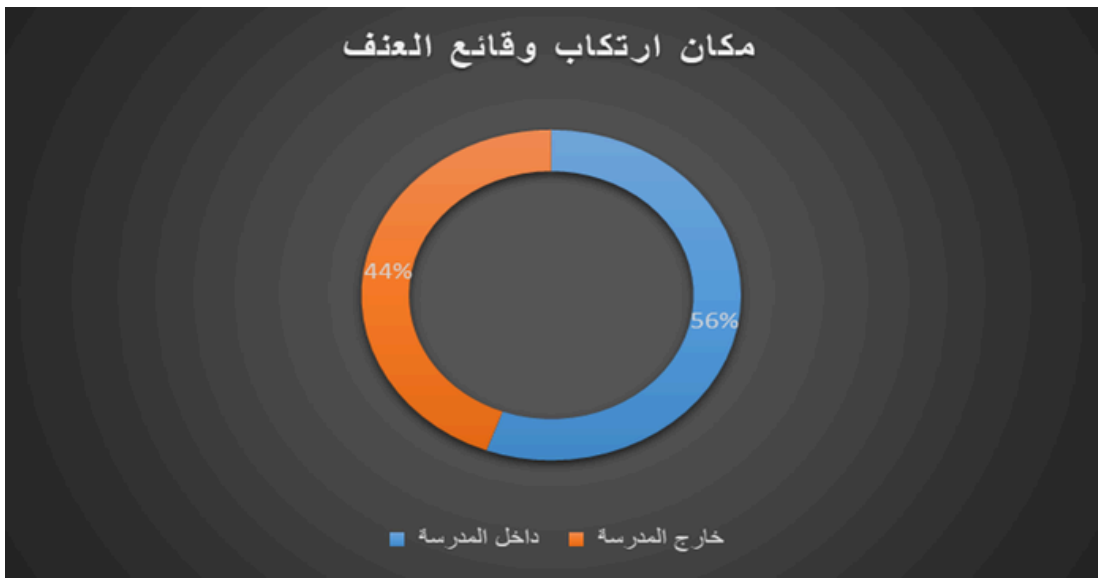

وفقا للرسم البياني؛ تقاربت أماكن ارتكب وقائع العنف في البيئة المدرسية. وتصدّرت وقائع العنف داخل المدارس المركز الأول بنسبة 56% من إجمالي الحالات المسجّلة، فيما جاءت الوقائع التي حدثت خارج المدارس في المركز الثاني بنسبة 44%.. جرت الوقائع خارج المدرسة أمام بوابات المدرسة وفي أتوبيس المدرسة.

المراجع

[1] السبالني، أركان. المساءلة: بحث في المفهوم والتطبيق في سياق العمل التنموي وحالها في المنطقة العربية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[2] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية (الاسكوا)، (د.ت). معجم أهداف التنمية المستدامة – المساءلة،
https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%A1%D9%84%D8%A9

[3] خالد محمد الشريعة. (د.ت) . المساءلة أساس الحوكمة استرجعت في فبراير 2026 من https://url-shortener.me/HJ2J

[4] خالد محمد الشريعة، مرجع سابق

[5] Muglan, Richard. (2003). Holding Power to Account, Accountability in Modern Democrat. Palgrave Macmillan

[6] خالد محمد الشريعة، مرجع سابق

[7] Bovens, Mark. (2007). Analyzing and Assessing Accountability: A Conceptual Frame work. European Law Journal, Vol 13. No4, pp447-468

[8] مدونة البنك الدولي. (2015، يناير). كيف تدرك مفهوم مساءلة الحكومة. استرجعت في مارس 2026من
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/how-make-sense-government-accountability

[9] مسعودة، خليفة. (2017). المساءلة الإدارية وأثرها على الأداء الوظيفي: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، 8(ملحق العدد الرابع.

[10] مدونة البنك الدولي. (2015، يناير). كيف تدرك مفهوم مساءلة الحكومة، مرجع سابق

[11] Fox, Jonathan. (2015). Social Accountability: What Does the Evidence Really Say? World Development Journal. https://accountabilityresearch.org/wp-content/uploads/2018/12/Fox-Social-Accountability-What-Does-the-Evidence-Really-Say-WDR-2015.pdf

[12]العبري، عبد السلام. وآخرون. (2022). أثر المساءلة التربوية في أداء المعلمين بمدارس ولاية بوشر في سلطنة عمان. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث: مجلة العلوم التربوية والنفسية، 6(39)، ص 124-142.

[13] الشخيبي، علي. (2005). المحاسبية والتقويم: سبل التميز والإبداع في التعليم العالي. المؤتمر العاشر للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي: التميز والإبداع في التعليم العالي (ص. 114). المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

[14] محمد، نيرمين. (2020، يوليو). آليات المساءلة التعليمية في التعليم قبل الجامعي ومعوقات تطبيقها. مجلة التطوير الجامعي، المجلد 11، العدد 1، ص 21-45.
https://journals.ekb.eg/article_127176_863052581fed0979bab046263138ade7.pdf

[15] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). التقرير العالمي لرصد التعليم 2017-2018، المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا. للاطلاع على التقرير كاملا: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000259338_ara

[16] الخطيب، محمد عبد الله. (2016). الإدارة التربوية المعاصرة. كلية التربية، جامعة الملك سعود.

[17] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). التقرير العالمي لرصد التعليم 2017-2018، المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا. مرجع سابق.

[18] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). التقرير العالمي لرصد التعليم 2017-2018، المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا. مرجع سابق.

[19] ا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (2003). الجندر والتعليم للجميع: قفزة باتجاه المساواة. https://www.unesco.org/gem-report/ar/publication/gender-and-education-all-leap-equality

[20] اليوم السابع (2026، يناير). حصاد التعليم 2025.. إطلاق أول قاعدة بيانات موحدة ومتكاملة للتعليم قبل الجامعي، https://2u.pw/6eZSEa

[21] بوابة الوطن. (2026، مارس). الوقائع المصرية تنشر قرار محافظة القاهرة بالاستيلاء على موقع مدرسة بالوايلي. https://www.elwatannews.com/news/details/8237287

[22] الدستور. (2026، فبراير). محافظة الجيزة تجدد قرار الاستيلاء المؤقت على 18 مدرسة لدعم المنشآت التعليمية. https://www.dostor.org/5433882

[23] المصري اليوم (2016، فبراير). طلبات إحاطة برلمانية خلال فبراير 2026 تكشف أزمات التعليم في مصر.
https://www.almasryalyoum.com/news/details/4204289

[24] المصري اليوم (مارس، 2025). الإعدام لـ 4 متهمين في واقعة الاعتداء على أطفال مدرسة سيدز. https://2u.pw/Ux6Mxn